العرب
الأربعاء 2021/09/29
السنة 44 العدد 12194

لماذا تلاحق القاهرة صُناع المحتوى الرقمي وتُلزمهم بفتح ملف ضريبي؟

خطوة جديدة تهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية والمساواة في المجتمع

أثار القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية أخيرا بشأن خضوع صناع المحتوى الرقمي، المعروفين بـ"اليوتيوبرز" و"البلوغرز" للضريبة ردود فعل مختلفة، خاصة أن تقديرات الدخل لدى هؤلاء وصلت إلى أرقام فلكية فتحت شهية بعض المواطنين للتركيز على التجارة الإلكترونية بأنواعها المختلفة التي بدأت تتزايد في مصر مستفيدة من الكثافة السكانية.

اليوتيوبرز والبلوغرز لم يسلموا من رياح الضرائب

القاهرة – تصر مصلحة الضرائب المصرية على ملاحقة جميع صناع المحتوى الرقمي في البلاد، حيث طالبت البلوغرز واليوتيوبرز بفتح ملف ضريبي للتسجيل في مأمورية الضريبة على الدخل، وكذلك القيمة المضافة إذا بلغت الإيرادات نحو 32 ألف دولار خلال عام من تاريخ مزاولة النشاط.

ويقول خبراء اقتصاد إن الحكومة تمعن في فرض المزيد من الضرائب على التعاملات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية، وقد ألزمت من قبل الشركات التي تبيع منتجاتها عبر الإنترنت في نهاية يونيو الماضي بالتسجيل في مصلحة الضرائب، وتمت إحالة عدد من الشركات إلى النيابة العامة بعد ممارستها للتجارة الإلكترونية دون التسجيل.

وقال رضا عبدالقادر رئيس مصلحة الضرائب المصرية إن "القرار الجديد يستهدف تحقيق العدالة الضريبية بحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة لتحديد التعاملات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية ومعرفة من يقوم بها، لأن أرباح الكثير من المشاهير على منصات التواصل الاجتماعي وصلت إلى أرقام كبيرة".

طلعت عبدالسلام

هذه الفئة تخضع لضريبة قيمة مضافة بمعدل 10 في المئة

خالد الشافعي

من السهل حصر الأرباح عبر وزارة الاتصالات والبنوك

أحمد راشد

القرار الجديد ليس بدعة ضريبية وتطبقه عدة دول في العالم

وحسب موقع "سوشيال بليد" المختص بتتبع إحصائيات وتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي والفيديو، وعمل قوائم تضم أعلى القنوات مشاهدة على منصة "يوتيوب" في كل بلد وحجم أرباحها السنوية، فقد حقق المطرب حسن شاكوش نحو مليوني دولار، ونفس الرقم سجله الفنان محمد حماقي، بينما سجل كل من عمرو دياب ومحمد رمضان وتامر حسني نحو 1.5 مليون دولار.

وأوضحت مصلحة الضرائب أن ثمة ثلاثة أنواع من التجارة الإلكترونية، الأول شركات تعتبر هذه التجارة مجرد وسيلة من الوسائل المتنوعة للبيع أو التوزيع، والثاني شركات تم إنشاؤها وتعتمد بشكل أساسي على البيع وتوزيع منتجاتها وخدماتها عن طريق الوسائل الإلكترونية، والنوع الثالث هو المنصات الرقمية التي شهدت إقبالا.

ودشنت وزارة المالية هيئة متخصصة للتجارة الإلكترونية بمصلحة الضرائب التابعة لها بهدف حصر وتتبع أنشطتها في إطار خطة متكاملة تتبناها مصلحة الضرائب، كما تضمنها قانون 152 لسنة 2020 والخاص بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وحسب وزارة التموين والتجارة الداخلية وصل حجم التجارة الإلكترونية الرسمية في البلاد إلى 2.5 مليار دولار سنويًا بنهاية 2020، بينما يتضاعف الرقم إلى 10 أمثال في المعاملات غير الرسمية ليسجل نحو 25 مليار دولار سنويًا.

وأكد طلعت عبدالسلام كبير الباحثين بوزارة المالية أنه يجب على اليوتيوبرز والبلوغرز الذين تنطبق عليهم الشروط الذهاب إلى مديرية الضرائب لفتح ملف ضريبي وبعد خمسة أيام يتسلم البطاقة الضريبية دون رسوم أو تكاليف، ومن يقدم محتوى إلكترونيا على صفحات التواصل الاجتماعي لا ينتج عنه ربحا فهو غير خاضع للضريبة.

وقال في تصريح لـ"العرب" إن "الضريبة تضم شقين، الأول ضريبة الدخل والثاني ضريبة القيمة المضافة، وهي تختلف بحسب طبيعة النشاط، سواء كان تجاريًا أم غير ذلك، فالنشاط الذي يقدمه اليوتيوبرز غير تجاري لأنه لا يمارس البيع والشراء".

وأوضح عبدالسلام أنه في هذه الحالة يقوم الفرد بفتح ملف خاص بضريبة الدخل، وكذلك ملف للقيمة المضافة التي تقدر وفقا للقانون بنحو 10 في المئة يتم توريدها لمصلحة الضرائب.

وتُحسب ضريبة الدخل على صافي الربح لصناع المحتوى، أي قيمة الأموال الصافية بعد خصم المصروفات التي تم إنفاقها على النشاط.

وتتمثل تلك النسبة في إعفاء أول مبلغ من الأرباح وقدره 960 دولارا من الضرائب، ثم تُفرض على الـ960 دولارا الثانية ضريبة 2.5 في المئة، والثالثة 10 في المئة والرابعة 15 في المئة، وهكذا، وهو ما يخضع له اليوتيوبرز والبلوغرز حال تحقيقهم الأرباح المقررة.

ويختلف الأمر في النشاط التجاري، أي الشركات التي تمارس البيع والشراء عبر الإنترنت، إذ تسجل كل شركة وصلت مبيعاتها إلى 32 ألف دولار فأكثر، وتخضع لضريبة الدخل وفقًا لقانون المشروعات الصغيرة، كما تخضع عملياتها لضريبة القيمة المضافة بنسبة 14 في المئة لكل عملية بيع يتحملها المستهلك وليس صاحب النشاط وتورد إلى مصلحة الضرائب.

وتسعى القاهرة بتلك الخطوة لمحاصرة القطاع غير الرسمي وضمه إلى المنظومة الرسمية، إذ دفعت بأهم أوراقها للقضاء عليه قبل أيام بتفعيل الفاتورة الإلكترونية رسميًا، ويتم من خلالها تتبع المعاملات المالية بين طرفي التعاقد، ومراقبة حركة البيع والشراء والتعاملات المرتبطة بها للوصول إلى نظام محكم يراقب الأموال في الأسواق.

وتمكن الآلية الجديدة الحكومة من حصر الاقتصاد الخفي الذي يتجاوز حجمه نصف اقتصاد البلاد، وزيادة موارد موازنتها العامة التي تعتمد على الضرائب، ومن ثم القدرة على تحقيق المستهدف من الحصيلة الضريبية خلال العام المالي الجاري.

وتستحوذ الضرائب على نحو 78.5 في المئة من إجمالي موارد الموازنة الحالية، التي بدأت في مطلع يوليو الماضي وتنتهي آخر يونيو العام المقبل، كما تستهدف وزارة المالية جمع نحو 60.4 مليار دولار من إجمالي الموارد البالغة نحو 80.5 مليار دولار.

وقال خبراء إن قرار مصلحة الضرائب الجديد ليس بدعة، ولا بد من مواكبة التغيرات العالمية، لأن ذلك يبرهن على صحة مناخ الاستثمار ويعزز قدرة الحكومة على استكمال مشروعاتها في البنية التحتية وبرامج الحماية الاجتماعية.

وأيّد أحمد راشد رئيس لجنة الضرائب بجمعية مستثمري السادس من أكتوبر في غرب القاهرة اتجاه الحكومة لفرض ضرائب على صانعي المحتوى الذين يربحون، وكل أعمال التجارة الإلكترونية، ويجب معاملتهم مثل الأشخاص الذين يحصلون على دخل أو المنشآة التي تحقق ربحًا.

وتأتي الخطوة لتحقيق العدالة الضريبية والمساواة في المجتمع، كما أن فرض الضريبة في مجال التجارة الإلكترونية والمحتوى الرقمي هو اتجاه عالمي تنتهجه دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وطالب راشد في تصريح لـ"العرب" بـ"ضرورة فرض ضرائب على الشركات العالمية المالكة للمحتويات الإلكترونية في مصر، مثل غوغل ويوتيوب وفيسبوك وغيرها، على غرار الضرائب التي تحصل من شركات التجارة الإلكترونية لأنها تخضع للضريبة في الخارج بينما في مصر لا تخضع بداعي أن مقرها الرئيسي ليس في القاهرة".

ولم تخترع مصر قانونا ضريبيًا جديدا لمقدمي المحتوى الإلكتروني، لأن اليوتيوبرز ليسوا أسوأ حالاً من موظفي الدولة الذين يخضعون لضريبة الدخل، بل صانعو المحتوى يدفعون الضرائب عقب تلقيهم الأموال من شركات المحتوى الإلكتروني.

وأوضح الخبير الاقتصادي خالد الشافعي أن إخضاع محتوى الإنترنت للضريبة خطوة طال انتظارها لأنها أثرت سلبًا على سوق الإعلانات في مصر مع استخدام المنصات الإلكترونية المتعددة للترويج للمحتوى أو الربح عبر بث فيديوهات من خلالها.

وتعزز استراتيجية مصر بتفعيل الشمول المالي والتحول الرقمي حصر وتقدير أرباح تلك الفئات بمراقبة أنشطتها عن طريق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أو عبر كشف حساب من البنوك يظهر قيمة المبالغ التي تقوم الشركات المالكة للمحتويات الرقمية بتحويلها إلى صناع المحتوى، فهم لا يحصلون على الأموال نقدًا بل بتحويلات بنكية.

السياسات النقدية المرنة تحفز نمو الاقتصاد المغربي

الرباط – رجح محللون إبقاء البنك المركزي المغربي على سعر الفائدة دون تغيير عند 1.5 في المئة للشهر الخامس عشر على التوالي في مواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة رغم إرجاء الاجتماع الفصلي لمجلسه إلى منتصف أكتوبر المقبل "لأسباب صحية"، والذي كان مقررا الثلاثاء.

ويأتي قرار تأجيل النظر في سعر الفائدة قبل أيام من الخطاب المرتقب للعاهل المغربي الملك محمد السادس أمام البرلمان المنتخب حديثا، والذي من المتوقّع أن يضع فيه النمو الاقتصادي على رأس جدول أعماله بالتعاون مع حكومة رئيس الوزراء الجديد عزيز أخنوش.

ويمنح سعر الفائدة عند مستوى متدني في ظل معدل التضخم المنخفض صانعي السياسة النقدية في المغرب مساحة أكبر للتركيز على الأولوية التي حدّدها الملك محمد السادس، وهي إنعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار مسح شمل 35 مستثمرا مؤثّرا بسوق الأوراق المالية بالمغرب أجراه مركز الأبحاث غلوبال ريسيرتش التابع لمجموعة التجاري وفابنك أكبر بنوك البلاد، إلى أن 95 في المئة من المشاركين توقعوا أن يمدد المركزي الإبقاء على سعر الفائدة خلال اجتماعه الفصلي الخامس على التوالي.

وقال مايكل الزاوي عضو اللجنة التي كلّفها الملك بوضع استراتيجية النمو في مقابلة مع وكالة بلومبرغ مؤخرا "ندرك أنّ أسعار الفائدة المنخفضة مفيدة للنمو الاقتصادي، وأنّ السياسة المالية المتساهلة ستحفز الأنشطة التجارية والاستثمارية أيضا".

وكان المركزي قد خفض الفائدة مرتين العام الماضي، الأولى في مارس بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى اثنين في المئة، والثانية بمقدار نصف نقطة إلى 1.5 في المئة في يوليو.

واستطاعت السلطات التغلب على أسوأ التداعيات الاقتصادية للأزمة الصحية، فقد نفّذت واحدة من أكثر حملات التطعيم زخما في قارة أفريقيا، وصرفت حزم تحفيز للشركات والأسر الأكثر احتياجا لمواجهة المشكلة.

وأدى انتعاش الصادرات والسياحة الصيف الماضي إلى نمو احتياطيات النقد الأجنبي، بينما ساعد محصول الحبوب القياسي خلال الشهر الماضي على احتواء تأثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً.

> **أوساط مالية ومستثمرون يتوقعون أن يمدد المركزي تثبيت سعر الفائدة عند 1.5 في المئة للشهر الـ15 تواليا دعما للنمو**

وتظهر الأرقام الرسمية إلى أن التضخم السنوي تراجع إلى 0.8 في المئة في أغسطس، وهو أدنى مستوى له في 5 أشهر، وأقل بكثير من مستهدف المركزي البالغ نحو اثنين في المئة.

وتهدف خطة التحفيز التي بحوزة حكومة أخنوش إلى سد عجز الموازنة لتحفيز النمو الذي انخفض من متوسط 4.8 في المئة خلال العقد الأول من هذا القرن إلى 3.5 في المئة في السنوات التسع حتى العام 2019، قبل حدوث انكماش نادر في العام الماضي.

واشترى المركزي الأسبوع الماضي قرابة 670 مليون دولار من خلال عطائين لامتصاص فائض في العملة الصعبة بالسوق المحلية. وأشار حينها في بيان إلى أنه سيواصل طرح العطاءات لأطول فترة ممكنة لضمان عمل السوق بشكل جيد.

دانة غاز تفوز بقضية تحكيم دولي ضد إيران

دبي – أمرت هيئة تحكيم دولية الثلاثاء الحكومة الإيرانية بإعادة الحقوق والمزايا المنصوص عليها في اتفاق الامتياز الموقع عام 2005 إلى شركة دانة غاز الإماراتية في القضية المتعلقة بصفقة إمدادات الغاز مع الشركة الوطنية الإيرانية للنفط.

وقالت شركة الطاقة الإماراتية في بيان إن الهيئة "ألزمت الشركة الإيرانية للنفط بدفع التعويض وإن المبلغ الواجب سداده مقابل الأضرار لصالح دانة غاز هو 607.5 مليون دولار".

ويتعلق النزاع بعقد بيع وشراء غاز مدته 25 عاما بين شركة نفط الهلال التابعة لدانة غاز والشركة الإيرانية. وتقول دانة غاز إنه لم يجر توصيل أي غاز، ما يؤكد أن طهران غير ملتزمة بشراكتها وتعاقداتها والتي لطالما أشارت إلى أنها مهمة في تنمية اقتصادها المشلول.

والتعويضات التي حُكم بها، والتي تأتي في أعقاب حكم لصالح دانة في 2014، هي للأعوام الثمانية ونصف العام الأولى من الاتفاق الممتد 25 عاما، والذي كان من المقرر أن يبدأ في 2005.

وقالت دانة غاز إنه تم تحديد جلسة استماع نهائية بشأن "مطالبة أكبر بكثير" للسنوات المتبقية، وهي 16 سنة ونصف السنة، في أكتوبر من العام المقبل في العاصمة الفرنسية باريس، ومن المقرر أن يصدر قرار بهذا الشأن في 2023.

وأضافت الشركة الإماراتية أن المبلغ الحالي الذي حُكم به من شأنه أن يعزز بشكل كبير ميزانيتها العمومية.

وكانت نفط الهلال قد أعلمت الشركة الأم بصدور الحكم النهائي بتعويض الأضرار في التحكيم الأول ضد الشركة الإيرانية للنفط. وبدأت إجراءات هذا التحكيم الأول في 2009 وأُصدر في سياقه حكم تعويض للمسؤولية قبل سبع سنوات.

ومن المتوقع أن يعزز المبلغ المستحق حاليا لدانة غاز المركز المالي للشركة إلى حدّ كبير، بعد إعلام السوق بمستجدات استلام هذا المبلغ في الوقت المناسب.

وتأسست دانة غاز العاملة في مجال الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط عام 2005، وتمتلك حاليا أصولا في مجالات التنقيب عن الغاز وإنتاجه في الإمارات ومصر وإقليم كردستان العراق، بمعدل إنتاج بلغ 63.2 ألف برميل من النفط المكافئ يوميا.

إدانة جديدة في حق الإيرانيين

الخرطوم تعيد جدولة ما تبقى من ديونها المستحقّة

الخرطوم – كشفت وزارة المالية السودانية أنها ستعيد جدولة سداد ما تبقى من الديون المستحقة على البلاد مع فترة إمهال بسبب ضعف قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في ظل الأزمة المالية الحادّة.

وذكرت شبكة "سودان ناو" الإخبارية الثلاثاء أنه يمكن للسودان خلال تلك الفترة إصلاح اقتصاده الذي كان يعاني من اختلالات هيكلية، وبدأت حكومة الانتقال في تصحيحها عبر عدة إجراءات تمثلت في إلغاء الدعم السلعي وتوحيد أسعار الصرف.

وقالت وزارة المالية في مذكرة إلى مجلس الوزراء إنها "أعادت جدولة ديون البلاد المتبقية إلى 16 عاما مع فترة سماح مدتها ست سنوات، حتى تصل البلاد إلى نقطة الإكمال".

وأشارت الوزارة إلى أن "السودان لن يقوم بسداد أي مدفوعات فائدة خلال فترة الوصول إلى نقطة الإكمال لضعف قدرته على السداد".

ومن المنتظر أن يصل السودان إلى نقطة الإكمال في إطار مبادرة إعفاء ديون البلدان الفقيرة "الهيبك"، خلال ثلاث سنوات بدءا من لحظة وصوله إلى نقطة القرار في يوليو الماضي، كما يتوقع إعفاء 50 مليار دولار من ديون البلاد.

ونبهت الوزارة إلى عدم التوصل إلى اتفاق حول شروط الدائنين الثنائيين، أو التجاريين خارج نادي باريس، في ما يتعلق بتخفيف الديون، لكنها أكدت استعداد العديد من الدائنين، لدعم مساعي السودان لتخفيف عبء ديونه في إطار مبادرة "الهيبك".

وأكدت المذكرة أن تعقّد عملية التفاوض مع بعض الدائنين خارج باريس، أدى إلى احتفاظ الحكومة بخدمات المستشارين القانونيين والماليين لدعم السودان في الوصول إلى نتيجة إيجابية مع الدائنين، داعية إلى التنسيق مع البنك المركزي في الأمر.

وأوضحت أن السودان لن يتمكّن من التعاقد على أي ديون جديدة غير ميسّرة من أي مصدر، إلا بعد الوصول إلى نقطة الإكمال.

وتبلغ الديون على السودان من الدول خارج نادي باريس نحو 29.9 مليار دولار، تمثل 39 في المئة من إجمالي الديون غير المسددة، وهي لدول الكويت والسعودية والصين والهند.